

الربيع الرابع 2007



صناديق جدوى الاستثمارية



جدوى للاستثمار
Jadwa Investment

قائمة المحتويات

1	رسالة ترحيب
2	خصائص الصناديق الاستثمارية المشتركة
4	استعراض حالة الوضع الاقتصادي الكلي
7	صندوق جدوى للمرابحة بالريال السعودي
7	صندوق جدوى للمرابحة بالدولار الأمريكي
8	صندوق جدوى للأسهم السعودية
10	صندوق جدوى للأسهم الخليجية
11	صندوق جدوى لأسواق الأسهم العربية
13	صندوق جدوى للصكوك العالمية

إخلاء المسؤولية

ما لم يُشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذا التقرير جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

إن المعلومات المقدمة في هذا التقرير معدة بغرض تقديم المعلومة فقط. إن جدوى للاستثمار لا تقدم من خلال هذا التقرير نصائح قانونية أو مالية أو غيرها حيث أن الاستثمار في صناديقها الاستثمارية محكوم بشروط وأحكام كل صندوق. بعض الصناديق قد تتعامل في عملات أجنبية وأي تغير في معدلات صرف هذه العملات قد يؤثر عكسياً على قيمة وسعر وحدات الصندوق ذي العلاقة.

لا تعد الاستثمارات في صناديق جدوى الاستثمارية ودائع كما أنها غير مضمونة حيث أن قيمة الصناديق عرضة للتذبذب وقد لا يستلم المستثمر كامل المبلغ المستثمر. الأداء السابق للصناديق ليس مؤشراً للأداء المستقبلي. جدوى للاستثمار



التقرير الفصلي للصناديق الاستثمارية

عزيزي العميل،،،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نقدم لكم تقريرنا لربع السنة الرابع حول الصناديق الاستثمارية المشتركة والذي يغطي الصناديق التي نوفرها لعملائنا حتى نهاية عام 2007م. ويحتوي هذا التقرير على تحليل لأداء كل صندوق واستعراض أداء سوق الأسهم كما يستعرض التطورات الاقتصادية في الأسواق المحلية والإقليمية.

تتضمن خدمات جدوى لإدارة الأصول مجموعة من المنتجات الاستثمارية المتميزة التي تم تصميمها بعناية من أجل أن تحقق استثماراتكم أفضل نتائج ممكنة. ونوفر للنخبة من عملائنا في سبيل بلوغ تلك الغاية مجموعة مختارة من الصناديق المبتكرة مع حلول استثمارية تتصف بالمرونة. وتقوم جدوى بهيكل وإدارة مجموعة من الصناديق الاستثمارية المشتركة المتوافقة مع الضوابط الشرعية، والتي تتفاوت بين مختلف مستويات المخاطر الاستثمارية وتأتيكم محملة بمجموعة من الخصائص والمزايا المبتكرة.

وتضم صناديقنا الاستثمارية المشتركة صندوق الأسهم السعودية وصندوق الأسهم الخليجية وصندوق أسواق الأسهم العربية بالإضافة إلى صندوقي مرابحة أحدهما بالريال السعودي والآخر بالدولار الأمريكي وصندوق للصكوك العالمية الذي أطلقناه في 8 أكتوبر 2007 حيث يعد أول صندوق صكوك يطرح في الشرق الأوسط والخليج.

ويسرنا أن نعلن لكم أننا طرحنا في 31 ديسمبر 2007 صندوق جدوى للأسهم العالمية وصندوق جدوى لأسهم الأسواق الناشئة. وقد تم الطرح إثر موافقة هيئة سوق المال بتاريخ 01/12/2007م وبعد عقد تحالف استراتيجي في مايو الماضي بين شركة جدوى ومجموعة رسل للاستثمار (وهي مجموعة عالمية رائدة في الاستثمار متعدد المدراء).

وتعتبر هذه الصناديق التي تعد الأولى من نوعها في المملكة حدثاً هاماً في مجال إدارة الأصول بما يتفق مع الضوابط الشرعية. ولقد ساهم عدد كبير من العملاء منهم رجال أعمال مرموقين في المملكة ومكاتب عائلات بارزة وعملاء شركات كبيرة في تحقيق طرح ناجح لهذين الصندوقين.

وكما في جميع الخدمات والمنتجات التي تقدمها شركة جدوى فإن جميع الصناديق المذكورة تخضع لإشراف الهيئة الشرعية للشركة وجميعها يعمل وفقاً لضوابط الاستثمار الإسلامي. وتتألف الهيئة الشرعية من علماء بارزين ممن هم على دراية تامة بقضايا الاستثمار المرتبطة بالشرعية بدءاً من وضع أسس المراقبة المناسبة وحتى التأكد من الالتزام بالضوابط الشرعية وذلك على أساس ربع سنوي. ويتم تطبيق الضوابط الشرعية التي تجيزها الهيئة الشرعية بطريقة متسقة على جميع المدراء في صناديق جدوى وذلك لضمان انتهاج أسلوب رفيع وموحد من الضوابط الشرعية.

وسنظل دوماً في خدمتكم،،،

إدارة الأصول بشركة جدوى للاستثمار

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
إدارة الأصول في جدوى للاستثمار

الإدارة العامة:

الهاتف +966 1 279-1111

الفاكس +966 1 293-7992

assetmanagement@jadwa.com

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com



خصائص الصناديق الاستثمارية المشتركة

صندوق الأسهم العالمية	صندوق أسواق الأسهم العربية	صندوق الأسهم الخليجية	صندوق الأسهم السعودية	
الدولار الأمريكي	الريال السعودي	الريال السعودي	الريال السعودي	عملة الصندوق
تنمية رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية	تنمية رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار في أسهم الأسواق العربية	تنمية رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية	تنمية رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار في سوق الأسهم السعودية	الأهداف الاستثمارية
استثمار جميع الأصول في صندوق رسل-جدوى للأسهم العالمية، وهو صندوق متوافق مع الضوابط الشرعية ويدر وفقاً لمفهوم الصندوق متعدد المدراء.	الاستثمار في محفظة متنوعة تتكون من شركات مدرجة في أسواق الأسهم العربية ومتوافقة مع الضوابط الشرعية.	الاستثمار في محفظة متنوعة تتكون من شركات مدرجة في أسواق الأسهم الخليجية ومتوافقة مع الضوابط الشرعية.	الاستثمار في محفظة متنوعة تتكون من شركات مدرجة في سوق الأسهم السعودية ومتوافقة مع الضوابط الشرعية.	إستراتيجية الاستثمار
مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	درجة المخاطرة
هذا الصندوق يناسب المستثمرين المستعدين لتحمل مخاطر مرتفعة.	هذا الصندوق يناسب المستثمرين المستعدين لتحمل مخاطر مرتفعة.	هذا الصندوق يناسب المستثمرين المستعدين لتحمل مخاطر مرتفعة.	هذا الصندوق يناسب المستثمرين المستعدين لتحمل مخاطر مرتفعة.	الملائمة
مؤشر داو جونز العالمي الإسلامي للأسواق المتطورة	مؤشر إس أند بي الإسلامي العربي	مؤشر إس أند بي الإسلامي الخليجي	مؤشر إس أند بي الإسلامي السعودي	المؤشر الاسترشادي
15,000 دولار أمريكي	50,000 ريال سعودي	50,000 ريال سعودي	50,000 ريال سعودي	الحد الأدنى للاشتراك
5,000 دولار أمريكي	25,000 ريال سعودي	25,000 ريال سعودي	25,000 ريال سعودي	الحد الأدنى للإضافة والإسترداد
كل سبت	كل أحد وثلاثاء	كل أحد وثلاثاء	كل أحد وثلاثاء	أيام التعامل/ التقويم
3% بحد أقصى	3% بحد أقصى	3% بحد أقصى	3% بحد أقصى	رسوم الاشتراك
2.50% سنوياً	1.95% سنوياً	1.95% سنوياً	1.95% سنوياً	أتعاب الإدارة
100 دولار أمريكي	100 ريال سعودي	100 ريال سعودي	100 ريال سعودي	سعر الوحدة عند بداية الطرح
31 ديسمبر 2007	30 يونيو 2007	30 يونيو 2007	30 يونيو 2007	تاريخ الطرح



خصائص الصناديق الاستثمارية المشتركة

صندوق أسهم الأسواق الناشئة	صندوق الصكوك العالمية	صندوق المراجعة بالريال السعودي	صندوق المراجعة بالدولار الأمريكي	
دولار أمريكي	ريال سعودي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	عملة الصندوق
تنمية رأس المال المستثمر على المدى الطويل من خلال الإستثمار في أسهم الأسواق الناشئة	تحقيق عائد سوقي من خلال الإستثمار في عمليات المراجعة قصيرة الأجل	تحقيق عائد سوقي من خلال الإستثمار في عمليات المراجعة قصيرة الأجل	تحقيق عائد سوقي من خلال الإستثمار في عمليات المراجعة قصيرة الأجل	الأهداف الاستثمارية
يستثمر أصوله في صندوق رسل-جدوى لأسهم الأسواق الناشئة، وهو صندوق متوافق مع الضوابط الشرعية ويدار وفقاً لمفهوم الصندوق متعدد المدراء	يستثمر أصوله في محفظة متنوعة من الصكوك الحكومية وشبه الحكومية والمصدرة من قبل الشركات والصكوك القابلة للتحويل	يستثمر أصوله في عمليات متاجرة متنوعة منخفضة المخاطر	يستثمر أصوله في عمليات متاجرة متنوعة منخفضة المخاطر	إستراتيجية الإستثمار
مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة	مستوى المخاطرة
المستثمرين ذوي درجة تحمل المخاطر العالية	المستثمرين ذوي درجة تحمل المخاطر المتوسطة	المستثمرين ذوي درجة تحمل المخاطر المنخفضة أو الهادفين إلى تنويع المحفظة الاستثمارية	المستثمرين ذوي درجة تحمل المخاطر المنخفضة أو الهادفين إلى تنويع المحفظة الاستثمارية	ملائمة الإستثمار
مؤشر داو جونز العالمي الإسلامي للأسواق الناشئة	مؤشر داو جونز سبتي جروب (®) للصكوك.	معدل الفائدة على الريال السعودي لمدة شهر (SIBID) بعد خصم الرسوم الإدارية	معدل الفائدة على الدولار الأمريكي لمدة شهر (LIBID) بعد خصم الرسوم الإدارية	المؤشر الاسترشادي
15,000 دولار أمريكي	15,000 دولار أمريكي	50,000 ريال سعودي	15,000 دولار أمريكي	الحد الأدنى للاشتراك
5,000 دولار أمريكي	5,000 دولار أمريكي	25,000 ريال سعودي	5,000 دولار أمريكي	الحد الأدنى للإضافة والاسترداد
يوم السبت	يوم الثلاثاء	يومي الأحد والثلاثاء	يومي الأحد والثلاثاء	يوم التقويم
3% بحد أقصى	1% بحد أقصى	-	-	رسوم الاشتراك
2.50% سنوياً	1% سنوياً	0.50% سنوياً	0.50% سنوياً	أتعاب الإدارة
100 دولار أمريكي	100 دولار أمريكي	100 ريال سعودي	100 دولار أمريكي	سعر الوحدة عند الطرح
17 ديسمبر 2007	08 أكتوبر 2007	30 يونيو 2007	30 يونيو 2007	تاريخ الطرح



استعراض حالة الاقتصاد الكلي إعداد: رئيس إدارة الأبحاث الاقتصادية بشركة جدوى للاستثمار

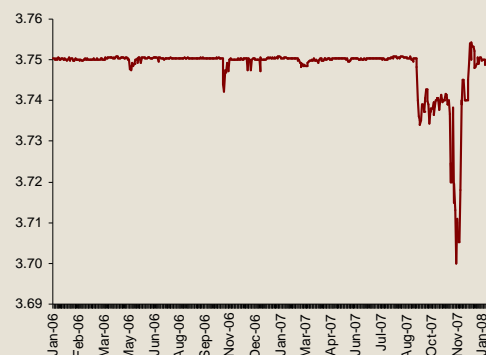
ظل الأداء الاقتصادي قوياً في دول الخليج خلال الربع الأخير من عام 2007، وقد ساهمت أسعار النفط المرتفعة واستمرار النشاط القوي للقطاع غير النفطي في الحفاظ على النمو قوياً والإبقاء على فوائض الميزانية والحساب الجاري عند مستويات مرتفعة. ولعل الموضوع الاقتصادي الرئيسي الذي جذب الانتباه خلال هذا الفصل هو صمود سياسة ربط أسعار صرف العملات الخليجية مقابل الدولار الأمريكي أمام الضغوط غير المسبوقة التي تعرضت لها.

ولا تزال العملات المحلية تتعرض للمضاربة منذ الفصل الماضي عقب إجراء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لخفضين متتالين بواقع 25 نقطة أساس (0.25 نقطة مئوية) بتاريخ 31 أكتوبر و 11 ديسمبر 2007. ومن المتعارف عليه أن خفض أسعار الفائدة يحفز النمو في المعروض النقدي مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدلات التضخم. ولأن الدول الخليجية تعاني سلفاً من زيادة معدل التضخم وتواصل ارتفاعه فإن أسعار الفائدة المنخفضة تعمل ضد احتياجات الاقتصاديات المحلية. وفي مواجهة هذا المأزق جاءت ردود أفعال دول الخليج إزاء خفض أسعار الفائدة الأمريكية متفاوتة حيث لجأ البعض منها إلى تعديل أسعار الفائدة. وقد دلت التصريحات المتزايدة من دول الخليج على أن دولاً أخرى في المنطقة تنتظر في تعديل سياستها القائمة على ربط عملاتها بالدولار الأمريكي (محتذية حذو الكويت التي قررت في مايو 2007 ربط عملتها بسلة من العملات الأخرى).

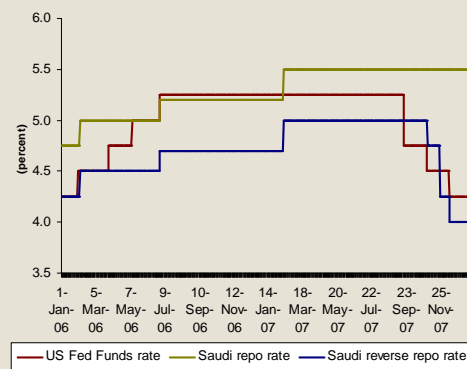
ومع ذلك فقد قضت تصريحات واضحة وصريحة انطلقت قبيل القمة الخليجية في الدوحة في مطلع ديسمبر على التوقعات بإجراء تعديلات على أسعار الصرف في وقت قريب. ولم تكن تلك هي نهاية قصة رفع قيمة العملة، حيث نشأ انقسام واضح في دول الخليج بين مجموعة التزم بنظام سعر الصرف الجاري (كالسعودية مثلاً) ومجموعة أخرى ترغب في إجراء بعض التعديل لمكافحة التضخم المحلي (قطر والإمارات). علاوة على ذلك، فإن تدهور الاقتصاد الأمريكي يعني استمرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في خفض أسعار الفائدة مما يؤدي إلى زيادة انخفاض قيمة الدولار وبالتالي جعل التوقعات المستقبلية بالتضخم المستورد في حالة أسوأ. لذا نرجح تواتر الضغوط التصاعدية على العملات الخليجية على مدى الأشهر القادمة.

وستؤدي عمليات خفض أسعار الفائدة التي جرت مؤخراً إلى تعقيد مهمة كبح معدل التضخم الذي يواصل ارتفاعه في جميع دول الخليج، حيث سجل في الكويت أعلى معدل له على الإطلاق عند مستوى 6.2 بالمائة في سبتمبر بينما سجل في قطر وسلطنة عمان حسب آخر البيانات مستوى 13.7 بالمائة و6.8 بالمائة على التوالي وهي مستويات لا تقل كثيراً عن أعلى مستويات سجلها التضخم في هاتين الدولتين في مطلع العام الجاري، أما في السعودية فقد بلغ معدله أعلى مستوى خلال 12 عاماً حيث سجل 5.4 بالمائة في أكتوبر. ولا تتوفر معلومات عن التضخم السنوي من البحرين والإمارات (آخر معلومات عن كلا الدولتين كانت لعام 2006) ولكن الأخبار الواردة تشير أيضاً إلى تسارع التضخم.

الريال يصمد لضغوطات لم يسبق لها مثيل
مقابل الدولار الأمريكي



انخفاض معدلات الفائدة





وينحصر التضخم بصفة أساسية في مجالين هما: مجموعة الإيجارات والأغذية، حيث سجل التضخم في الإيجارات أعلى معدل له في قطر عند مستوى 29 بالمائة، كما سجل معدلات من خانتين في جميع دول الخليج باستثناء البحرين وعمان. وقد تخلف العرض في قطاع الإسكان عن استيفاء الطلب المتزايد نتيجة لتدفق العاملين الأجانب ولانخفاض حجم متوسط أفراد العائلة في منطقة الخليج مما أدى إلى ارتفاع أسعار إيجارات المساكن. ومن المعلوم أن ارتفاع أسعار الغذاء مشكلة عالمية نتجت عن تغير في النمط الاستهلاكي في بعض الدول الآسيوية ذات الأعداد الضخمة من السكان إضافة إلى ارتفاع استخدام المحاصيل في توليد الوقود أكثر من استخدامها كمواد غذائية. وتعتبر أسعار المواد الغذائية هي أكبر مكون في سلة السلع والخدمات التي تستخدم في احتساب معدل التضخم في كل دولة من دول الخليج.

ومن المهم جداً التأكيد على أن التحديين المتلازمين وهما كبح التضخم والحفاظ على عملة قوية مرتبطان بالنمو القوي واستمرار الأداء الاقتصادي والتوقعات المستقبلية في وضع جيد.

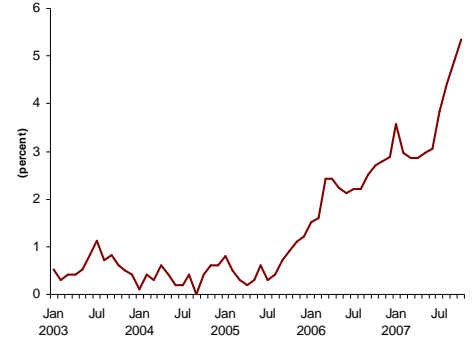
السعودية الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي نشرت تقديرات للنمو الاقتصادي في عام 2007، وقد أوضحت تلك البيانات أن نمو الناتج المحلي الفعلي انخفض إلى 3.5 بالمائة مقارنة بنسبة 4.3 بالمائة حققها في عام 2006 وهو انخفاض يعزى كلية إلى انخفاض حجم إنتاج النفط السعودي في أعقاب تطبيق قرار منظمة أوبك بخفض الإنتاج في أواخر 2006 ومطلع 2007. أما القطاع الخاص فقد بلغ معدل نموه 5.9 بالمائة، حيث جاء قطاع النقل والاتصالات الأكثر نمواً عند مستوى 10.6 بالمائة مدعوماً بالزيادة الكبيرة في عدد مستخدمي الهاتف الجوال وتحرير النقل الجوي المحلي، هذا وقد تمدد القطاع الصناعي غير النفطي بنسبة 8.6 بالمائة.

ويرجح أن معدلات الأداء الاقتصادي كانت مشابهة في دول الخليج الأخرى وهو أداء قادته القطاعات غير النفطية، حيث يتوقع أن تكون الدول التي تنمو فيها القطاعات غير النفطية بمستوى كبير - الإمارات والبحرين - قد حققت العام الماضي معدل نمو يتراوح بين 7 إلى 8 بالمائة. وتعتبر قطر هي أسرع دول الخليج نمواً خلال عام 2007 حيث سجلت معدل نمو عند مستوى 9 بالمائة وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج الغاز.

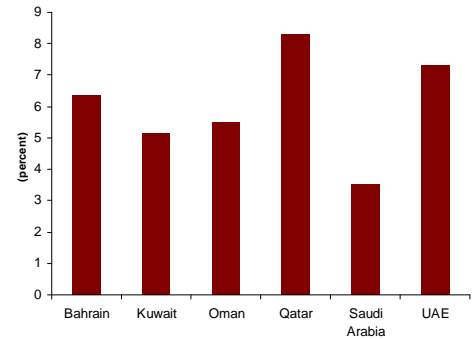
بتعزيزها الثقة في النشاط التجاري ودعمها للإنفاق الحكومي الضخم، أصبحت الأسعار المرتفعة للنفط عاملاً حاسماً في توسع ونمو القطاع غير النفطي. لقد تجاوزت أسعار النفط حاجز الـ 100 دولار للبرميل خلال الشهور الأخيرة من عام 2007 ويعتبر السبب الرئيسي وراء ارتفاعها هو المخاوف من اختلال التوازن بين العرض والطلب. فبينما ظل نمو الطلب قوياً رغباً عن ارتفاع الأسعار لم تدخل الإمدادات النفطية الجديدة وخاصة من خارج دول أوبك إلى السوق بالسرعة التي كانت متوقعة. كما تلقت تلك الأسس الاقتصادية المتينة دفعة قوية من التدفقات النقدية الضخمة من صناديق الاستثمار.

وبالرغم من الارتفاع المستمر في الأسعار فقد أبطت دول أوبك حصصها الإنتاجية دون تغيير لعدة شهور ريثما تعدد قمتها التالية في فبراير وذلك لتخوفها من أزمة اقتصادية محتملة في آسيا ونتيجة للأخبار السيئة الواردة حديثاً عن وضع المؤسسات المالية الدولية الكبيرة.

ارتفاع مستوى التضخم بشكل حاد



كان عام 2007 عاماً آخر من النمو الاقتصادي القوي





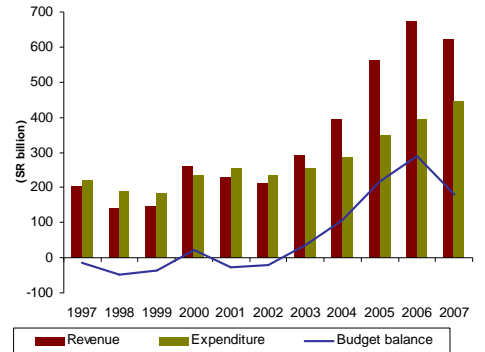
لقد مكنت أسعار النفط المرتفعة دول الخليج من تحقيق فوائض ميزانية ضخمة العام الماضي، وكانت المملكة العربية السعودية هي الدولة الخليجية الوحيدة التي نشرت بيانات رسمية عن أداء ميزانية عام 2007 كان من أهمها تحقيق فائض قدره 178.5 بليون ريال (48 بليون دولار) بإيرادات إجمالية بلغت 621.5 بليون ريال ونفقات إجمالية بلغت 443 بليون ريال. وقد تجاوز هذا الفائض كثيراً حجم الفائض المقدر في الميزانية والبالغ 20 بليون ريال وهو فائض تقدر أنه بني على أساس سعر متوسط للنفط يبلغ 42.5 دولار للبرميل. وكانت الكويت قد أجرت تعديلات على التقديرات الرسمية لميزانيتها للعام 2008/2007 (العام المالي ينتهي في مارس) معلنة عن توقعها بتحقيق فائض قدره 23 بليون دولار أمريكي بدلاً عن عجز في حدود 14 بليون دولار أمريكي، وهو فائض يعزى في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط عن المستوى الذي بنيت عليه تقديرات الميزانية.

وفي كلتا الحالتين يعتبر نمو الإنفاق منضبط نسبياً وهو أمر ضروري جداً لأن تقييد وضبط النمو في المنصرفات هو أحد الخيارات القليلة المتاحة لحكومات المنطقة لمعالجة التضخم. ولكن لا بد من موازنة هذا التقييد في الإنفاق مع الطلبات المتزايدة لزيادة الصرف بسبب المرتبات الكبيرة للقطاع العام وغيرها من التداخلات في الاقتصاد لموازنة تأثير التضخم المرتفع. ولكن نتوقع رغباً عن هذه الضغوط تحقيق فوائض إضافية ضخمة في الميزانية في جميع منطقة الخليج خلال عام 2008.

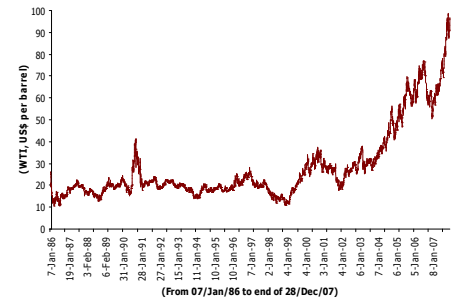
مستقبل اقتصاديات المنطقة لا يزال مبشراً لكن ذلك لا ينطبق على مستقبل الاقتصاد العالمي، فالإقتصاد الأمريكي يبدو أنه قد تباطأ بدرجة كبيرة خلال الفصل الأخير من العام الماضي ويرجح أن يبقى بطيئاً خلال النصف الأول من هذا العام، كما أن المشاكل التي نشئت في أسواق الرهون العقارية المتدنية المستوى قد امتد أثرها إلى أسواق الائتمان الأخرى مما اضطر البنوك التجارية الكبيرة لشطب مبالغ ضخمة من الديون والتسبب في أزمة ائتمان. ولقد ارتفع ظهور دلائل على أن هذه الأزمة بدأت تضرب مستوى الإنفاق لدى الأفراد والشركات من التوقعات بحدوث ركود تام في الاقتصاد الأمريكي.

وعلى الرغم من أن النمو في الأسواق الناشئة مثل الصين والهند اللتان تعتبران المحرك للنمو العالمي لن يتوقف تماماً، إلا أن أي تباطؤ في الاقتصاد الأمريكي سيكون له تأثير كبير على النشاط الاقتصادي العالمي. وبالنسبة لدول الخليج فإن تأثيرها بتباطؤ الاقتصاد الأمريكي سيكون في أوضح حالاته من خلال انخفاض أسعار النفط، إذ أن ضعف الاقتصاد العالمي سيضر بالطلب على النفط. ونتوقع أن يؤدي حدوث ركود في أمريكا إلى انخفاض أسعار النفط إلى مستوى يقارب 50 دولاراً للبرميل، لكنه لن يقل من ذلك المستوى على الأرجح ولن يدوم أكثر من شهور معدودة.

ارتفاع عائدات النفط تساهم في استمرار فائض الميزانية



أسعار النفط تلامس \$100 (المائة دولار) للبرميل





صندوق جدوى للمرابحة بالريال السعودي

سعر الوحدة: 101.9874 ريال سعودي

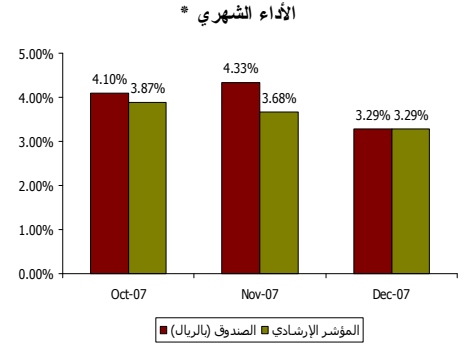
بتاريخ 31 ديسمبر 2007م

أداء الصندوق:

ارتفع سعر الوحدة في هذا الصندوق بمعدل سنوي قدره 3.88 بالمائة خلال الربع الأخير بينما ارتفع المؤشر القياسي بمعدل سنوي 3.60 بالمائة خلال نفس الفترة. وقد ارتفع سعر الوحدة من 100 ريال عند انطلاق الصندوق إلى 101.9874 ريال حيث حقق عائداً سنوياً صافياً قدره 3.94 بالمائة مقارنة بمستوى العائد القياسي الذي بلغ 3.88 بالمائة.

التطورات الرئيسية:

لجأ البنك المركزي الأمريكي (مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي) في 31 أكتوبر 2007م إلى خفض أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس لتصبح 4.50 بالمائة وأعقبه بخفض آخر في 11 ديسمبر 2007 بواقع 25 نقطة أساس لتصبح 4.25 بالمائة بهدف تعزيز الاقتصاد ومنع دخول السوق الأمريكية في حالة ركود. وقد أثر هذا الخفض على الريال السعودي نسبة لارتباطه بالدولار الأمريكي. ولتفادي المزيد من ضغوط المضاربة لرفع قيمة الريال مقابل الدولار، لجأت السعودية لتعقب أثر قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حيث خفضت سعر إعادة الشراء العكسي بواقع 100 نقطة أساس ليصبح 4 بالمائة خلال الربع الأخير من عام 2007.



صندوق جدوى للمرابحة بالدولار الأمريكي

سعر الوحدة: 102.2098 دولار أمريكي

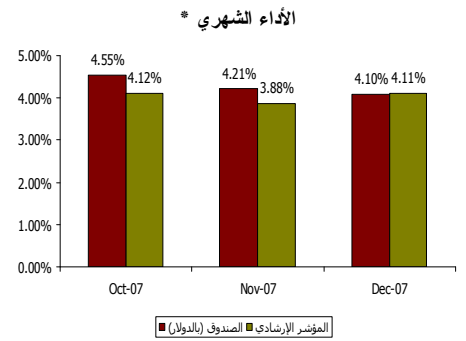
بتاريخ 31 ديسمبر 2007م

أداء الصندوق:

ارتفع سعر الوحدة في هذا الصندوق بمعدل سنوي 4.29 بالمائة خلال الربع الأخير بينما ارتفع المؤشر القياسي بمعدل سنوي 4.04 بالمائة خلال نفس الفترة. وارتفع سعر الوحدة من 100 دولار أمريكي عند انطلاق الصندوق إلى 102.2098 دولار أمريكي حيث حقق عائداً سنوياً صافياً قدره 4.38 بالمائة مقارنة بمستوى العائد القياسي الذي بلغ 4.34 بالمائة.

التطورات الرئيسية:

لجأ البنك المركزي الأمريكي (مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي) في 31 أكتوبر 2007م إلى خفض أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس لتصبح 4.50 بالمائة وأعقبه بخفض آخر في 11 ديسمبر 2007 بواقع 25 نقطة أساس لتصبح 4.25 بالمائة بهدف تعزيز الاقتصاد ومنع دخول السوق الأمريكية في حالة ركود. ونتيجة لذلك الخفض، سجل الدولار الأمريكي أدنى مستوى له مقابل اليورو وغيره من العملات خلال الربع الأخير من عام 2007م. وقام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة ثلاث مرات خلال عام 2007 بإجمالي 100 نقطة أساس، مما تم تفسيره كإجراء قوي ودليل على أن المزيد من عمليات الخفض في أسعار الفائدة وشبكة الحدوث في بداية 2008.





صندوق جدوى للأسهم السعودية

سعر الوحدة: 159.5388 ريال سعودي

بتاريخ 31 ديسمبر 2007 م

نظرة عامة على السوق وأدائه

ارتفعت قيمة مؤشر تداول للأسهم بنسبة 42.67 بالمائة خلال الربع الأخير من عام 2007م، حيث حققت جميع القطاعات خلال فترة الثلاث أشهر أداءً إيجابياً. وكانت أكثر القطاعات ارتفاعاً قطاعي الصناعة بنسبة 54.38 بالمائة والبنوك بنسبة 45.80 بالمائة. وكان العامل الرئيسي وراء الارتفاع الحاد في مؤشر قطاع الصناعة هو أداء شركتنا "كيان" و"الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة".

أما من حيث حجم التداول للربع المنتهي في 31 ديسمبر 2007م فقد جاء قطاع الخدمات في المركز الأول تلاه قطاع الصناعة. وكانت أكثر الأسهم ربحية سوقية للفترة المذكورة هي سهم شركة "الأهلية للتأمين" الذي ارتفع بنسبة 1,090 بالمائة.

التطورات الرئيسية:

أكملت سوق الأسهم السعودية "تداول" في 20 أكتوبر 2007م بنجاح إطلاق النظام الجديد لتداول الأسهم الذي يلبي المتطلبات المستقبلية للسوق بحيث يتيح إجراء ثلاث أنواع من أوامر التداول: أمر السوق والأمر المحدد بسعر (سعر الشراء أو البيع محدد سلفاً) والأمر غير المعلن.

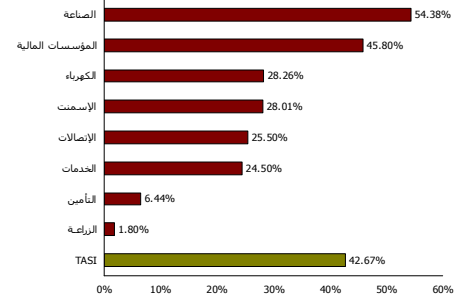
من ناحية أخرى فقد صادق مجلس الوزراء السعودي في 20 نوفمبر 2007 على تعيين أعضاء مجلس الإدارة لشركة السوق المالية السعودية (تداول) لمدة 3 سنوات.

كما أعلنت هيئة السوق المالية السعودية في 10 ديسمبر أنها تخطط لإعادة هيكلة قطاعات السوق لتواكب التغييرات المتسارعة فيه مثل تزايد عدد الشركات المتداولة وتنوع أنشطتها، كما تخطط لجعل مؤشرات سوق الأسهم -الشاملة والقطاعية- أكثر شفافية وواقعية فضلاً عن أن عدد القطاعات في السوق سيصبح 15 بدلاً عن 8 فقط. علاوة على ذلك يقتضي النظام الجديد احتساب قيمة مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بناء على كمية الأسهم المتداولة فعلاً عوضاً عن المصدرة. ومن المفترض تطبيق الهيكلة الجديدة لقطاعات السوق ابتداء من أبريل 2008.

أداء الصندوق:

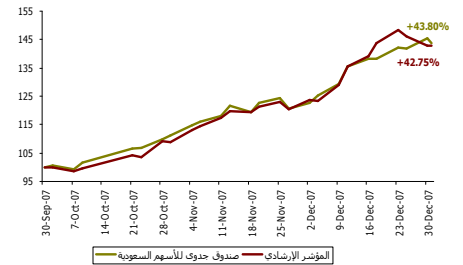
ارتفع سعر الوحدة في هذا الصندوق بنسبة 43.80 بالمائة خلال الربع الأخير بينما ارتفع المؤشر القياسي بنسبة 42.75 بالمائة خلال نفس الفترة. ومنذ انطلاق الصندوق ارتفع كلاً من سعر الوحدة والمؤشر القياسي بنسبة 59.54 بالمائة و 61.90 بالمائة على التوالي.

أداء القطاعات في الربع الرابع من عام 2007



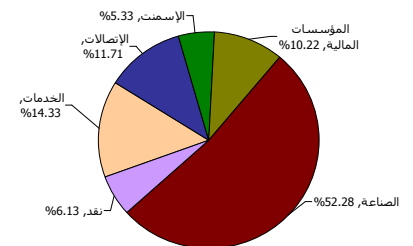
أداء الصندوق مقابل المؤشر الإرشادي

خلال الربع الرابع من عام 2007



التوزيع القطاعي لأصول الصندوق

بنهاية 31 ديسمبر 2007





الأسباب:

أبرز الشركات المساهمة في الأداء الإيجابي للصندوق هي الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) والتي أعلنت عن ارتفاع أرباحها لنهاية العام بنسبة 33 بالمائة. وكانت العوامل الرئيسية وراء هذه النتيجة هي الزيادة في حجم الإنتاج وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى توقعات المستثمرين بشأن نتائج أرباح نهاية العام.

وكان لانخفاض السعر السوقي لسهم شركة البابطين للطاقة والاتصالات تأثير سلبي على أداء الصندوق.

شارك الصندوق خلال الربع الرابع في اكتتابات شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة وشركة دار الأركان.

أكبر خمس حيازات في الصندوق من الشركات المساهمة

اسم الشركة	النسبة المئوية من الصندوق
سابك	28.32 بالمائة
شركة الاتصالات السعودية	9.51 بالمائة
مصرف الراجحي	8.69 بالمائة
دار الأركان	6.59 بالمائة
سافكو	6.13 بالمائة
الإجمالي	59.24 بالمائة



صندوق جدوى للأسهم الخليجية

سعر الوحدة: 140.5943 ريال سعودي

بتاريخ 31 ديسمبر 2007 م

نظرة عامة على السوق وأدائه

ارتفعت جميع مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية أثناء الربع الأخير من عام 2007 عدا السوق الكويتية. وقد فاق أداء سوق الأسهم السعودية كافة الأسواق الخليجية حيث ارتفعت قيمة مؤشر تداول بنسبة 42.67 بالمائة، تلاه سوق دبي المالي وسوق مسقط للأسهم بارتفاع بنسبة 40.15 بالمائة و 29.32 بالمائة على التوالي. وسجل سوق أبو ظبي للأسهم ارتفاعاً بنسبة 27.94 بالمائة بينما سجل سوق الدوحة ارتفاعاً بمقدار 18.32 بالمائة وسجل سوق البحرين ارتفاعاً بلغ 8.31 بالمائة، أما سوق الكويت فقد سجل انخفاضاً خلال الربع الرابع بلغ 2.26 بالمائة.

أداء الصندوق:

ارتفع سعر الوحدة في هذا الصندوق بنسبة 34.08 بالمائة خلال الفصل الأخير بينما ارتفع المؤشر القياسي بنسبة 25.99 بالمائة خلال نفس الفترة. ومنذ انطلاق الصندوق ارتفع كلاً من سعر الوحدة والمؤشر القياسي بنسبة 40.59 بالمائة و 36.28 بالمائة على التوالي. وتتركز معظم استثمارات هذا الصندوق في المملكة العربية السعودية نتيجة للقيم الجذابة التي يتمتع بها مقارنة بنظيراتها الخليجية، تليها أسواق الكويت والإمارات ثم قطر.

الأسباب:

أبرز الشركات المساهمة في الأداء الإيجابي لهذا الصندوق هي الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) التي أعلنت عن ارتفاع أرباحها نهاية العام بنسبة 33 بالمائة. وكانت العوامل الرئيسية وراء هذه النتيجة هي الزيادة في حجم الإنتاج وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى توقعات المستثمرين بشأن نتائج أرباح نهاية العام.

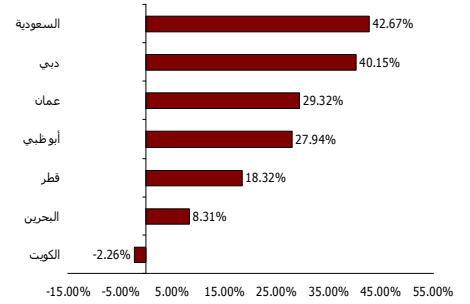
وترك انخفاض سعر سهم شركة أجيليتي أثراً سلبياً على أداء الصندوق حيث سجلت انخفاضاً سنوياً في أرباحها بلغ 6 بالمائة للأشهر التسعة الأولى من عام 2007.

شارك الصندوق خلال الفصل الرابع في اكتتابات شركة موانئ دبي العالمية وشركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة وشركة دار الأركان.

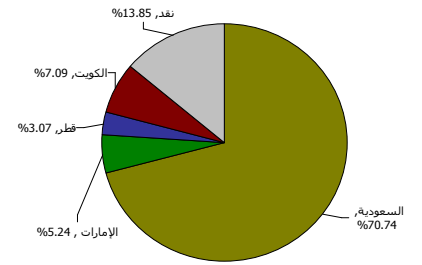
أكبر خمس حيازات في الصندوق من الشركات المساهمة

اسم الشركة	النسبة المئوية من الصندوق
سابك	17.67 بالمائة
مصرف الراجحي	8.74 بالمائة
شركة الاتصالات السعودية	7.31 بالمائة
شركة دار الأركان	6.91 بالمائة
سافكو	5.73 بالمائة
الإجمالي	46.36 بالمائة

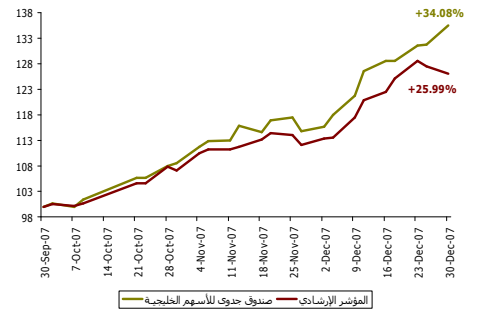
أداء الأسواق الخليجية في الربع الرابع من عام 2007



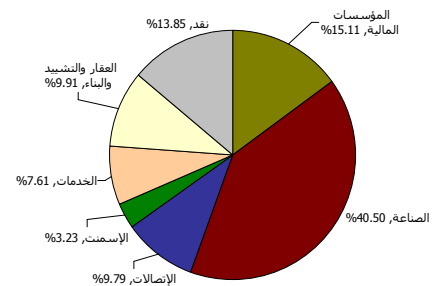
التوزيع الجغرافي لأصول الصندوق بنهاية 31 ديسمبر 2007



أداء الصندوق مقابل المؤشر الإرشادي خلال الربع الرابع من عام 2007



التوزيع القطاعي لأصول الصندوق بنهاية 31 ديسمبر 2007





صندوق جدوى لأسواق الأسهم العربية

سعر الوحدة: 140.7023 ريال سعودي

بتاريخ 31 ديسمبر 2007 م

نظرة عامة على السوق وأدائه

جاء أداء مؤشرات الأسهم في الأسواق العربية خلال الربع الأخير من عام 2007 متفاوتاً، حيث تفوق أداء معظم الأسواق الخليجية على الأسواق العربية الأخرى. وقد حقق مؤشر سوق الأسهم السعودية (تداول) أكبر المكاسب حيث ارتفعت قيمته بنسبة 42.67 بالمائة، تلاه سوق دبي المالي وسوق مسقط للأسهم بارتفاع بنسبة 40.15 بالمائة و 29.32 بالمائة على التوالي. وسجل سوق أبو ظبي للأسهم ارتفاعاً بنسبة 27.94 بالمائة بينما سجل سوق الدوحة 18.32 بالمائة. وكانت أقل الأسواق أداءً سوق البحرين بارتفاع عند مستوى 8.31 بالمائة. أما سوق الكويت فقد سجل انخفاضاً بنسبة 2.26 بالمائة. وارتفعت السوق المصرية بنسبة 21.43 بالمائة خلال نفس الفترة.

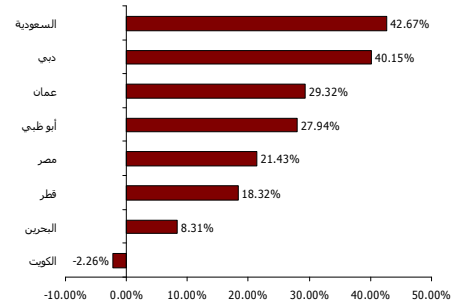
أداء الأسواق العربية باستثناء الخليجية

السوق	نسبة التغير
الأردن	31.28 بالمائة
مصر	21.43 بالمائة
لبنان	16.30 بالمائة
تونس	6.02 بالمائة
المغرب	-0.97 بالمائة

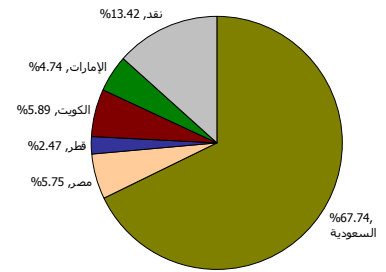
أداء الصندوق:

ارتفع سعر وحدة الصندوق بنسبة 34.06 بالمائة خلال الربع الأخير بينما ارتفع المؤشر الإرشادي بنسبة 24.38 بالمائة خلال نفس الفترة. أما في نهاية العام، فقد ارتفع كلاً من سعر الوحدة والمؤشر الإرشادي بنسبة 40.70 بالمائة و 34.96 بالمائة على التوالي.

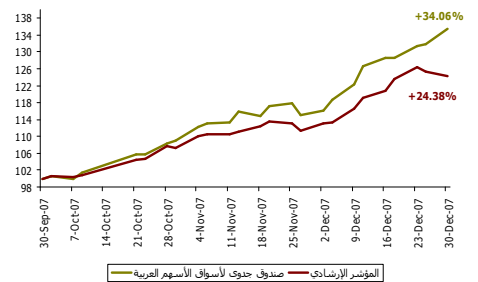
أداء الأسواق العربية في الربع الرابع من عام 2007



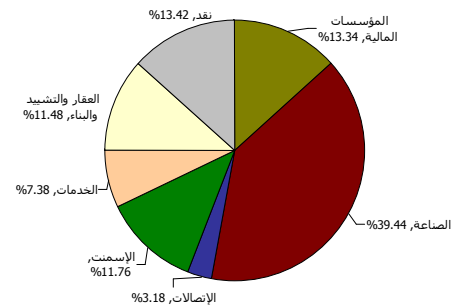
التوزيع الجغرافي لأصول الصندوق بنهاية 31 ديسمبر 2007



أداء الصندوق مقابل المؤشر الإرشادي خلال الربع الرابع من عام 2007



التوزيع القطاعي لأصول الصندوق بنهاية 31 ديسمبر 2007





الأسباب:

أبرز الشركات المساهمة في الأداء الإيجابي لهذا الصندوق تمثلت بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) التي أعلنت عن ارتفاع أرباحها لنهاية العام بنسبة 33 بالمائة. وكانت العوامل الرئيسية وراء هذه النتيجة هي الزيادة في حجم الإنتاج وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى توقعات المستثمرين بشأن نتائج أرباح نهاية العام.

أما أبرز الآثار السلبية على أداء الصندوق هو انخفاض سعر سهم شركة أجيليتي حيث سجلت انخفاضاً سنوياً في أرباحها بلغ 6 بالمائة للشهور التسعة الأولى من عام 2007.

شارك الصندوق خلال الفصل الرابع في اكتتابات شركة موانئ دبي العالمية وشركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة وشركة دار الأركان.

أكبر خمس حيازات في الصندوق من الشركات المساهمة

اسم الشركة	النسبة المئوية من الصندوق
سابك	16.43 بالمائة
مصرف الراجحي	8.28 بالمائة
شركة الاتصالات السعودية	7.32 بالمائة
شركة دار الأركان	6.81 بالمائة
سافكو	5.26 بالمائة
الإجمالي	44.10 بالمائة



صندوق جدوى للصكوك العالمية

سعر الوحدة: 100.7066 دولار أمريكي

بتاريخ 31 ديسمبر 2007 م

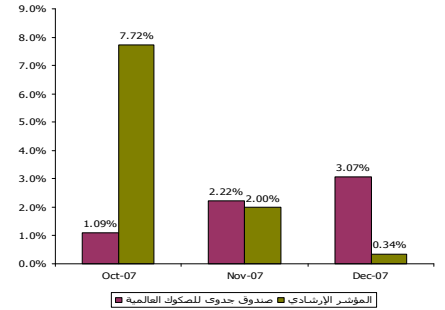
أداء الصندوق:

ارتفع سعر الوحدة في صندوق جدوى للصكوك العالمية بمعدل سنوي قدره 3.07 بالمائة بينما ارتفع المؤشر القياسي بمعدل سنوي قدره 0.34 بالمائة منذ انطلاقة الصندوق.

ويستثمر صندوقنا في صكوك ذات عوائد مرتفعة لدى مقارنتها بإصدارات أخرى في السوق، حيث أننا ننتمي استثماراً وفقاً لنوعية البيئة الاستثمارية والأسس السليمة لتقييم الأوضاع المالية ونوعية المشاريع التي صدرت الصكوك لتمويلها.

ويستثمر صندوق جدوى للصكوك العالمية في صكوك دار الأركان وسابك وشركة الكهرباء السعودية وشركة صكوك هيئة رأس الخيمة للإستثمار المحدودة.

الأداء منذ الإنشاء *



* معدل العوائد السنوية

توزيع أصول الصندوق بنهاية 31 ديسمبر 2007

